20080808-0001-6

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان
علم وخبر رقم ٢٩/أد تاريخ ٢٠٠٠/٣/٧

أسرار الآلهة والمفقودين

في جريدة "النهار" الصادرة في ٣٠ تموز المنصرم، ورد في "أسرار الآلهة" أن الوزير ميشال موسى رئيس "هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين" منكبّ على إنجاز تقرير الهيئة باتجاه طي هذا الملف. وقد أعاد الخبر (السر) -والذي نجهل مدى صحته- بعض الأمل الينا بعد انتظار يدوم منذ ثلاث سنوات ونيف أي منذ الموعد المحدد لاصدار التقرير.

ويهم لجنة الأهالي التأكيد على ما يلي:

أولا"- تذكير الوزير موسى بمحصلة لقاءاتنا معه والتي أسفرت عن تعهده بالأمور التالية:
- *ايلاء هذا الملف كامل اهتمامه من موقعه كطبيب أولا" وكوزير ثانيا"،*
- *عدم العودة بهذا الملف إلى الوراء نظرا" لطبيعته الإنسانية التي لم تعد تحتمل التأجيل من جهة، ولأن ما أنجزته الهيئة برئاسة سلفه الوزير فؤاد السعد شامل وكامل من جهة أخرى، إضافة إلى ما توفر له من معلومات نتيجة الاتصالات التي أجراها مع عدد من المعنيين بالموضوع.*
- *رفع الموضوع إلى مجلس الوزراء في أول جلسة يعقدها -أي بعد لقائنا الأخير معه في أواسط تموز المنصرم- لوضع المجلس المذكور أمام مسؤولياته تجاه هذه القضية، مشيرا" إلى استعداده للإعلان عن أية عراقيل توضع في مسار توجهاته هذه. علما أنه تم الاخلال بهذا التعهد في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٧-٧-٢٠٠٤.*

ثانيا"- التذكير بموقف لجنتنا الثابت والدائم بأن قضية المخطوفين والمفقودين هي قضية المجتمع بأسره، وحلها شرط للعدالة والمصالحة الحقيقية. وأيضا التذكير بأنها كل لا يتجزأ بمعنى أنها تشمل جميع ضحايا الخطف والافتقاد بمعزل عن هوية هؤلاء أوعن هوية المرتكبين أوعن زمان وأماكن الاحتجاز أو الإخفاء،

ثالثا"- إذ نؤكد على تمسكنا بحقنا البديهي بمعرفة مصير أحبائنا، ننبه أركان الحكم الى خطورة الاستمرار في انتهاج سياسة المماطلة والتسويف التي اتبعت حيال هذا الملف، كما ننبهم ازاء خطورة إدخاله مادة في حلبة الصراعات والمماحكات السياسية الناشطة حاليا لقرب الاستحقاق الرئاسي.

خامسا"- إذ نترقب صدور نتائج العمل الذي يقوم به الوزير موسى وأعضاء الهيئة التي يرأس ضمن أقصر المهل، نؤكد أن ذلك لا يعفي سائر المسؤولين من تحمل مسؤولياتهم كاملة تجاه هذا الملف الإنساني والوطني، وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب والنواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، مجتمعين وأفرادا وذلك من أجل طي هذا الملف الموجع على أسس عادلة وسليمة.

بيروت في ٢٠٠٤/٨/٨